

Distr.: General
23 March 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، 13-17 حزيران/يونيه 2022

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

- 1- المسائل التنظيمية:
 - (أ) افتتاح الدورة؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 2- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 3- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.
- 4- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
 - (أ) تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية؛
 - (ب) مناقشة مواضيعية.
- 5- المساعدة التقنية.
- 6- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.
- 7- مسائل أخرى.
- 8- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة.
- 9- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة.



الشروح

1- المسائل التنظيمية

(أ) افتتاح الدورة

سوف تُفتتح دورة فريق استعراض التنفيذ الثالثة عشرة يوم الاثنين 13 حزيران/يونيه 2022، الساعة 10/00، في قاعة الجلسات العامة "M"، بالمبنى "M" بمركز فيينا الدولي. ورهنا بالتطورات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من المتوقع حالياً أن تُعقد الدورة بالحضور الشخصي. وسيتمكن المشاركون من مراقبة الإجراءات عبر الإنترنت، إلا أن فرص الإلقاء ببيانات عن بُعد من خلال المنصة المتاحة على الإنترنت ستكون محدودة للغاية. وسوف يُقدّم مزيد من المعلومات عن شكل الدورة في الوقت المناسب، وستُتاح على الموقع الشبكي للدورة.

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/8، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل عقد دورات عادية مرة في السنة على الأقل، على أساس جدول أعمال مؤقت مشروح وبرنامج عمل يصدر في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين الدول الأطراف من التخطيط لتشكيل الوفود والاستعداد للمناقشات المركزة والفعالة التي تتناول المواضيع الرئيسية للدورة، مع إمكانية تعديل مواضيع المناقشة، بمراعاة توجيهات المؤتمر، بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية في مناقشاته ونتائج أعماله، رهنا بتوافر الموارد المتاحة حالياً.

وأقر فريق استعراض التنفيذ، في دورته الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021، جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة عشرة.

وأعد تنظيم الأعمال المقترح للدورة الثالثة عشرة (انظر المرفق) وفقاً للتوجيهات الواردة في خطة عمل الهيئات الفرعية للمؤتمر، التي وافق عليها مكتب المؤتمر، من أجل إتاحة إمكانية النظر في البنود 4 و5 و6 من جدول الأعمال بالاشتراك مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد. وسيكون محور التركيز المواضيعي للدورة الثالثة عشرة هو الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) من الاتفاقية.

2- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

سحب القرعة

في اليوم الأول من الدورة الثالثة عشرة، ستسحب القرعة لاختيار الدول الأطراف المستعرضة في استعراضات الدوريتين الأولى والثانية للدول الأطراف التي أصبحت أطرافاً في الاتفاقية منذ السحب الأخير للقرعة. وقد تُسحب القرعة أيضاً لتحديد الدول الأطراف المستعرضة بغرض إعادة سحب القرعة، عند الاقتضاء.

التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراضات القطرية

قرر مؤتمر الدول الأطراف، في مقرره 1/5، أن يُدرج فريق استعراض التنفيذ في دورته المقبلة بنداً في جدول الأعمال يتيح مناقشة المعلومات ذات الصلة، التي تُجمع بدعم من الأمانة، من أجل تيسير تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ، وفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي، عقب اختتام دورة الاستعراض الأولى.

وطلب المؤتمر، في قراره 2/8، ضمن جملة أمور، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، لكي يواصل تقييم أداء الآلية في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من إطارها المرجعي ومقرر المؤتمر 1/5. وطلب المؤتمر أيضا إلى الأمانة أن تواصل تزويد فريق استعراض التنفيذ بتحليلات للأطر الزمنية المتصلة بالمراحل الحاسمة من عملية الاستعراض، بما في ذلك إحصاءات بشأن عدد الدول الأطراف المتأخرة عن المواعيد المحددة لها، بغية تيسير الاضطلاع بعملية أكثر فعالية.

ولمواجهة التأخيرات الكبيرة التي حدثت خلال الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، مدد المؤتمر، في مقرره 1/8، مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة إتمام الاستعراضات الفُطرية، ودعا الدول الأطراف إلى التعجيل بإتمام الدورة الثانية.

وقامت الأمانة بتجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بالأداء العام لآلية استعراض التنفيذ خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الردود الواردة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والحوارات المباشرة التي أُجريت، والخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات الفُطرية التي أُنجزت وتقارير الاستعراضات الفُطرية التي أُتيحت على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وانصب التركيز على تحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث تأخيرات متكررة في الدورة الثانية، والتدابير المقترحة لمعالجة حالات التأخر والتعجيل بتنفيذ الاستعراضات. وستُعرض على فريق استعراض التنفيذ مذكرة من الأمانة بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2022/2).

أوجه التآزر مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة

شجع المؤتمر، في قراره 2/8، الأمانة على مواصلة تعزيز أوجه التآزر مع أمانات المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة العاملة في مجال مكافحة الفساد، في إطار ولاية كل منها، لتقادي الازدواجية في الجهود وتحسين أداء شتى آليات الاستعراض، وفقا لقراره 1/6 المؤرخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 و 4/7 المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى فريق استعراض التنفيذ تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الشأن. وفي القرار نفسه، شجع المؤتمر الدول الأطراف التي هي أعضاء في مختلف آليات الاستعراض المتعددة الأطراف العاملة في مجال مكافحة الفساد على أن تدعم، في إطار منظمة كل منها وداخل الهيئات الإدارية لتلك المنظمات، التعاون والتنسيق بكفاءة وفاعلية بين أمانات آليات الاستعراض تلك وأمانة المؤتمر، مع احترام ولايات جميع آليات الاستعراض. وستقدم الأمانة تحديثا شفويا.

الوثائق

مذكرة من الأمانة بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2022/2)

3- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

شدد المؤتمر، في قراره 1/3، على أن آلية استعراض التنفيذ ستحتاج إلى ميزانية تكفل عملها على نحو يتسم بالكفاءة والاستمرار والحياد. ووفقا لذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قراره 237/64، أن يكفل توفير التمويل الكافي لآلية الاستعراض.

وقرر المؤتمر، في قراره 1/4، أن يساعده فريق استعراض التنفيذ في النهوض بمسؤوليته المتعلقة بالنظر في الميزانية كل سنتين، وذلك بالعمل مع الأمانة خلال فترة ما بين الدورات فيما يتعلق بالنفقات والتكاليف المتوقعة الخاصة بآلية استعراض التنفيذ.

وستُعْرَضُ على فريق استعراض التنفيذ، في دورته الثالثة عشرة، مذكرة من الأمانة (CAC/COSP/IRG/2022/5) تتضمن معلومات متعلقة بالميزانية بشأن النفقات المتكبدة حتى تاريخه من أجل تشغيل الدوريتين الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ، والموارد المتلقاة لنفس الفترة، سواء من الميزانية العادية أو من التبرعات، والنفقات المتوقعة ومدى النقص الحاصل في الاحتياجات من الموارد اللازمة لتشغيل الآلية.

الوثائق

مذكرة من الأمانة بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية (CAC/COSP/IRG/2022/5)

4- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

(أ) تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية

شجع المؤتمر، في قراره 2/8، الدول الأطراف على أن تواصل الاستعانة بفريق استعراض التنفيذ بوصفه منصة للتبادل الطوعي للمعلومات المتعلقة بالتدابير الوطنية المتخذة أثناء الاستعراضات القطرية وبعد الانتهاء منها، بما في ذلك الاستراتيجيات المعتمدة والتحديات المصادفة والممارسات الفضلى المستبانة، وكذلك، حيثما يقتضي الأمر، متابعة التوصيات المنبثقة عن تقارير الاستعراضات القطرية، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الكفاءة في المناقشات وعمليات صنع القرار في دورات الفريق. ورحب المؤتمر أيضاً بتقارير التنفيذ المواضيعية المهمة والمفيدة والإضافات التكميلية الإقليمية والتحديات المتعلقة بالاحتياجات من المساعدة التقنية التي أعدتها الأمانة لكي ينظر فيها الفريق، وشجع الدول الأطراف والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على الاستفادة الكاملة من تلك الوثائق.

ومن ثم، سيعرض على فريق استعراض التنفيذ تقرير مواضيعي أعدته الأمانة بشأن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2022/3).

وعلاوة على ذلك، سيتاح لفريق استعراض التنفيذ تقرير أعدته الأمانة عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية مكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي (CAC/COSP/IRG/2022/4) للنظر فيه. ويقدم التقرير لمحة عامة عن تنفيذ المجموعات الإقليمية للدول الأطراف قيد الاستعراض في الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ للأحكام المتعلقة بالمواضيع التالية: هيئات مكافحة الفساد الوقائية والبرامج التعليمية والتدريبية في القطاع العام (الفقرة 2 من المادة 6، والفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية)؛ والمشتريات العمومية (الاشتراء العمومي) والاحتياجات التدريبية للموظفين المسؤولين عنها (الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية)؛ وأنشطة إنكاء الوعي وبرامج التوعية العامة (الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية)؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية).

وتشجّع الدول الأطراف، في إطار البند 4 من جدول الأعمال، على تقديم المزيد من المعلومات المتعلقة بالتجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المطروحة والاحتياجات من المساعدة التقنية والتدابير المتخذة بعد إنجاز الاستعراضات القطرية في إطار دورتي الاستعراض الأولى والثانية.

(ب) مناقشة مواضيعية

بغية تمكين الدول الأطراف من تبادل الآراء بشأن هذه المواضيع، ستُنظَّم حلقتا نقاش في إطار البند 4.

حلقة نقاش بشأن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بضمان التعاون الفعال على الصعيد المحلي
بين سلطات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

سوف تتناول حلقة النقاش الممارسات والتدابير والتحديات التي تواجه تعزيز التعاون المحلي والتنسيق بين السلطات المسؤولة عن مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، بما في ذلك على النحو المنصوص عليه في المادة 38 من الاتفاقية (التعاون بين السلطات الوطنية) والفقرة 39 من الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في 2 حزيران/يونيه 2021، المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء والأطراف في الاتفاقية بالتمكين من التعاون الفعال على الصعيد المحلي، حسب الاقتضاء، بين سلطات مكافحة الفساد والشرطة وسلطات التحقيق والادعاء والقضاء ووحدات الاستخبارات المالية والهيئات الإدارية والرقابية في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالفساد على الصعيدين الوطني والدولي، وفقا للقوانين الوطنية.

حلقة نقاش بشأن رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية:
التصدي للعرض والطلب

في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد في حزيران/يونيه 2021، أعادت الدول الأعضاء والأطراف في الاتفاقية تأكيد التزامها بمنع الرشوة والارتشاء بجميع أشكاله ومكافحتها بنشاط والحد بشكل كبير منهما بحلول عام 2030. ولا تزال هناك ثغرات بشأن التجريم والإنفاذ فيما يتعلق برشو الموظفين العموميين المحليين، واستُبينت تحديات كبيرة وثغرات في التنفيذ في سياق الاستعراضات المضطلع بها في إطار آلية استعراض التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق برشو الموظفين العموميين الأجانب. ولا تزال معدلات الإنفاذ العالمية فيما يتعلق برشو الموظفين العموميين الأجانب منخفضة، وخلال استعراضات الدورة الأولى لم يُذكر سوى عدد قليل من الحالات التي جرى التوصل فيها إلى قرارات نهائية وإدانات. وبغرض متابعة العمل الذي اضطلع به فريق استعراض التنفيذ في عامي 2020 و2021 بشأن الرشوة ومسؤولية الشخصيات الاعتبارية، ستعقد حلقة نقاش لاستكشاف أسباب بقاء معدلات الإنفاذ منخفضة وغير متسقة، وفي هذا الصدد، دراسة كيفية تعزيز منع وكشف رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية. وعلى وجه الخصوص، سوف تتناول حلقة النقاش كيفية استخدام مصادر البيانات القائمة للكشف عن الرشوة على نحو أفضل، وكيفية استخدام التدابير الوقائية العملية لا لمعالجة جانب العرض فحسب، وإنما أيضا التماس الموظفين العموميين للرشوة وقبولهم لها، وبالتالي حماية القطاع العام من الرشوة. وتعتزم الأمانة تقديم النتائج الأولية لدراسة عن الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة في معالجة الرشوة من خلال أدوات الوقاية والإنفاذ.

وسوف يُناقش البند 4 من جدول الأعمال بالاقتران بالبند 2 من جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعني بمنع الفساد خلال الجلسات المشتركة التي ستُعقد بين فريق استعراض التنفيذ وذلك الفريق العامل.

الوثائق

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2022/3)

تقرير من إعداد الأمانة عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي (CAC/COSP/IRG/2022/4)

خلاصة وافية لتقرير الاستعراض القطري (CAC/COSP/IRG/II/3/1/Add.6)

5- المساعدة التقنية

شجّع المؤتمر، في قراره 8/8، الدول الأطراف على جملة أمور منها تلبية الاحتياجات المستتبانة خلال استعراضاتها القطرية، والترويج للاستراتيجيات و/أو خطط العمل الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها أداة لوضع وتنفيذ برامج متكاملة ومنسقة لتقديم المساعدة التقنية وفق نهج فُطري، قيادة وتنفيذ. وعلاوة على ذلك، أهاب المؤتمر، في قراره 4/9، بالدول الأطراف أن تعترف بأهمية تعزيز وتيسير ودعم المساعدة التقنية المقدمة في أوانها والمستدامة والكافية والفعالة من أجل تعزيز القدرات الوطنية على منع الفساد ومكافحته، ودعا إلى التعجيل باتخاذ إجراءات على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات التي تقدم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، في تلبية تلك الاحتياجات بما في ذلك الاحتياجات التي تستبان من خلال آلية استعراض التنفيذ عن طريق تعبئة ما يكفي من المساعدة المالية والدعم التقني والموارد الأخرى، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 53 من الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في عام 2021. وبغية تمكين الدول الأطراف من تبادل الآراء بشأن جوانب محددة من المساعدة التقنية، ستُنظّم حلقتا نقاش في إطار البند 5.

حلقة نقاش بشأن الأدوات والموارد اللازمة لتحديد مخاطر الفساد المحتملة والتخفيف منها

أصبح تقييم مخاطر الفساد وإدارتها من الأدوات التي تحظى بشعبية متزايدة وتستخدمها المؤسسات العمومية بشكل منتظم لتحديد مواطن الضعف التي قد ينطرق منها الفساد إلى عملياتها ووضع استراتيجيات كفؤة وفعالة من حيث التكلفة للتخفيف من مواطن الضعف أو المخاطر تلك. ووفقا للمادة 9 من الاتفاقية، يتعين على الدول الأطراف إنشاء نظم فعالة وكفؤة لتدبير المخاطر وللمراقبة الداخلية كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وشجّع المؤتمر، في قراره 6/9، الدول الأطراف، تماشيا مع الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، على أن تقوم، عند الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، بإدراج وتنفيذ عمليات إدارة مخاطر الفساد، لا سيما في المؤسسات العمومية وسائر المؤسسات المكلفة بإدارة الأموال العمومية، وطلب إلى المكتب أن يدعم الدول الأطراف، بناء على طلبها وrehنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، في هذا الصدد. وسوف تيسر حلقة النقاش المناقشة وتبادل الممارسات الجيدة والتحديات في مجال تقييم مخاطر الفساد وإدارتها.

حلقة نقاش بشأن الدروس المستفادة في مجال وضع أطر لحماية المبلّغين ونظم الإبلاغ

تكثر الإشارة إلى حماية المبلّغين كأحدى أنجع الأدوات لتحسين منع جرائم الفساد وكشفها وملاحقة مرتكبيها. ويعد وجود نظام قوي للإبلاغ عن الجرائم وحماية المبلّغين أمرا حيويا لمكافحة الفساد بفعالية وتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة على النحو المتوخى في غايات ومؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

وتقضي المادة 33 من الاتفاقية بأن تنظر الدول الأطراف في أن تُدخل في صلب نظمها القانونية الداخلية تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نية ولأسباب وجيهة، بإبلاغ السلطات المختصة بأي وقائع تتعلق بأفعال مجرمة وفقا للاتفاقية. ومن التحديات الشائعة التي حددتها الدول الأطراف من خلال آلية استعراض التنفيذ إحجام الأفراد عن الإبلاغ عن المخالفات أو الجرائم المزعومة. وقد تلقى نحو 70 في المائة من البلدان التي أكملت الدورة الأولى للاستعراض توصيات بشأن المادة 33. ولمواجهة هذا التحدي، اعتمدت عدة بلدان إما قوانين لحماية المبلّغين، تطبق الممارسات الدولية الجيدة بدرجات متفاوتة، أو تدابير لحماية الشهود. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، لا يزال المكتب يتلقى عددا متزايدا من طلبات المساعدة التقنية من الدول الأطراف في الاتفاقية، سواء في إطار الآلية أو خارجها. وسوف تيسر حلقة النقاش المناقشة وتبادل الممارسات الجيدة والتحديات في مجال حماية المبلّغين.

وسوف يُناقش البند 5 من جدول الأعمال بالاقتران بالبند 2 من جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعني بمنع الفساد خلال الجلسات المشتركة التي ستُعقد بين فريق استعراض التنفيذ وذلك للفريق العامل.

6- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". والتزمت الدول الأعضاء، في جملة أمور، بتنفيذ هذا الإعلان السياسي ودعت المؤتمر، بوصفه الهيئة التعاقدية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز واستعراض تنفيذ الاتفاقية، إلى متابعة هذا الإعلان السياسي والبناء عليه.

وعلاوة على ذلك، وجه المؤتمر، في قراره 2/9، هيئاته الفرعية، في إطار ولاياتها، إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمتابعة الإعلان السياسي.

ويتمشى إدراج هذا البند، الذي سينظر فيه خلال الجلسات المشتركة مع الفريق العامل المعني بمنع الفساد، مع خطة عمل الهيئات الفرعية للمؤتمر للفترة 2022-2023، التي وافق عليها مكتب المؤتمر في اجتماعه المعقود في 1 آذار/مارس 2022، على أساس أنه سيخضع لمزيد من التعديلات الموضوعية.

وبناء على ذلك، يتوقع أن يناقش فريق استعراض التنفيذ، في إطار هذا البند، التدابير المناسبة لمتابعة الإعلان السياسي.

وسوف يُناقش البند 6 من جدول الأعمال بالاقتران بالبند 3 من جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعني بمنع الفساد خلال الجلسات المشتركة التي ستُعقد بين فريق استعراض التنفيذ وذلك للفريق العامل.

7- مسائل أخرى

قرر المؤتمر، في قراره 6/4، أن تعقد جلسات إحاطة إعلامية للمنظمات غير الحكومية بشأن آلية استعراض التنفيذ على هامش دورات فريق استعراض التنفيذ تنظمها الأمانة بالتعاون مع عضو في مكتب المؤتمر.

وشجع المؤتمر، في قراره 2/8، فريق استعراض التنفيذ على مواصلة عقد جلسات إحاطة إعلامية للمنظمات غير الحكومية بشأن نتائج عملية الاستعراض، وذلك على هامش دورات الفريق، وفقا للقرار 6/4.

وسوف يتلقى فريق استعراض التنفيذ ملخصا للجلسة التي ستُعقد على هامش دورته الثالثة عشرة المستأنفة، يوم الثلاثاء، 14 حزيران/يونيه 2022.

وعلاوة على ذلك، لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن يناقش أي مسائل أخرى في إطار البند 7 من جدول الأعمال.

8- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة

سوف ينظر فريق استعراض التنفيذ، أثناء دورته الثالثة عشرة، في جدول أعمال مؤقت لدورته الرابعة عشرة، تعده الأمانة بالتشاور مع الرئيس، بغية إقراره.

9- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة

سوف يعتمد فريق استعراض التنفيذ تقريرا عن دورته الثالثة عشرة.

تنظيم الأعمال المقترح

التاريخ والوقت	البند	العنوان أو الوصف
الاثنين، 13 حزيران/يونيه 2022		
13/00-10/00	1 (أ)	افتتاح الدورة
	1 (ب)	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
	2	أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
18/00-15/00	3	المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية
	7	مسائل أخرى
	8	جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة
الثلاثاء، 14 حزيران/يونيه 2022		
13/00-10/00	4	حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ⁽¹⁾
	4 (أ)	تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية
18/00-15/00	4 (ب)	مناقشة مواضيعية
الأربعاء، 15 حزيران/يونيه 2022		
13/00-10/00	4	حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)
18/00-15/00	4	حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)
الخميس، 16 حزيران/يونيه 2022		
13/00-10/00	4	حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)
18/00-15/00	5	المساعدة التقنية ⁽¹⁾
الجمعة، 17 حزيران/يونيه 2022		
13/00-10/00	6	متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد ⁽¹⁾
18/00-15/00	9	اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة

(أ) سوف تناقش البنود 4 و5 و6 من جدول الأعمال بالاقتران بالبندين 2 و3 على التوالي من جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد خلال الجلسات المشتركة التي ستُعقد بين فريق استعراض التنفيذ وذلك الفريق العامل.